

أعلن وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء د.مصطفى الزعابي عن ان قطاع المرور انتهى من إعداد مقترح سيتم رفعه الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع الشيخ احمد الحمود يتضمن إعادة النظر في بعض اشتراطات قواعد استخراج رخص القيادة، مجددا التأكيد على ان الموافقة او عدم الموافقة او التعديل على هذا المقترح سيكون من قبل الوزير الحمود، مشيراً إلى انه متى ما وردت أي قرارات من قبل وزير الداخلية بشأن هذا المقترح سيتم تنفيذها. وقال اللواء الزعابي في حوار خاص مع «الأنباء» ان من بين ما جاء في المقترح والذي بصدد رفعه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء هو تخفيض شرط الجامعة إلى المؤهل ما فوق المتوسط وتخفيض فترة البقاء في الكويت من عامين إلى عام مع منح الوافدين من مواليد الكويت رخصة قيادة في حال عدم تمكنهم من الحصول على شهادة جامعية، مؤكداً على ان شرط الراتب المحدد بـ 400 دينار سيبقى بلا تغيير حسب المقترح الذي سيتم رفعه إلى الوزير احمد الحمود للنظر فيه واتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو التنفيذ او الرفض. وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

حوال: أميرزكي - محمد الجلاهمة

# د.الزعابي لـ «الأنباء»: اقترحنا منح رخص قيادة لأصحاب

لتحديد مواقع الدوريات والدرجات النارية خلال شهر رمضان المبارك. علماً أنه عند إكمال هذا النظام سيتم ربطه إلكترونياً بجميع ادارات المرور وربطه مع الجهات ذات العلاقة بالدولة.

هناك طرقات تعاني من مشكلات في التصميم هل تمت مناقشة هذا الأمر ووضوح خطط لها؟  
 ● تمت المباشرة في تحديد النقاط السوداء أو المناطق التي تتكرر بها حوادث الطرق بسبب وجود خلل في التصميم أو عدم قدرة الطرق على استيعاب الحركة المرورية بكفاءة أو عدم مطابقتها لمواصفات السلامة العالمية. وقد تم تحديد النقاط السوداء في محافظة حولي وبعض المحافظات الأخرى وسوف يتم التنسيق مع وزارة الأشغال العامة بشأن معالجتها كما بالإمثلة التالية:  
 ● تحسين سلامة الطريق: تحديد هدف عام 2015 لتقليل وفيات حوادث الطرق بنسبة 30٪ في الكويت استناداً لتوصيات الامم المتحدة.

لوحظ مؤخراً وضع كاميرات أو أجهزة الى جوار كاميرات تحديد السرعة وايضا مقابل كاميرات الاشارة الضوئية فماذا عن هذه الكاميرات او الاجهزة والتي تبدو صغيرة الحجم قياساً بحجم الكاميرات؟  
 ● هذه الاجهزة عبارة عن فلاش يمكن الكاميرات من التقاط رقم المركبة بشكل واضح.

هل هناك توجه لاعادة النظر في اشتراطات الحصول على رخص قيادة؟  
 ● بالفعل نحن بصدد اعداد مذكرة ورفعها الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع الشيخ احمد الحمود وهذه المذكرة تتضمن تعديلات على الاشتراطات وقبل ان اسهب في الحديث عن هذه المذكرة احد ان اؤكد ان القرار النهائي بشأنها من اختصاص الشيخ احمد الحمود وقد يعتمدها او يرفضها ويتم الاستمرار وفق الاشتراطات السابقة والمعمول بها حالياً والتي تتمثل في سنتين اقامة وراتب 400 دينار والشهادة الجامعية اما بالنسبة للتعديلات التي تقترحها وقابلة للرفض او القبول او التعديل

فعالة. وقد تم كذلك تعزيز القدرات الميدانية للإدارات المختصة لرفع المركبات التي تؤثر على انسيابية الحركة المرورية والمركبات التي تتعرض للحوادث. السرعة التي فوق المعدل لها تأثيرات سلبية على كفاءة الحركة المرورية واستخدام الطريق وتسبب في الحوادث القاتلة. وقد تم وضع الخطط الفعالة لتطبيق القانون والسيطرة على التصرفات غير المقبولة لبعض مستخدمي الطريق الذين يتجاوزون حدود السرعة المسموح بها. وقد تم طلب شراء أكثر من 30 رادار سرعة و10 كاميرات ضبط مروري حديثة.

يرى البعض ان هناك عدم حسم في قضية تطبيق القانون على المخالفين؟  
 ● هذا الكلام غير دقيق فنحن نهدف إلى تطبيق القانون وللمعلم فانه وبشكل دوري يتم توجيه جميع الإدارات بالتشدد في تطبيق القوانين وبشكل عادل على الجميع. وتم توجيه الإدارات كذلك بضرورة اتباع اسلوب التوعية والتوجيه وخلق علاقة وثيقة مع المواطنين والمقيمين وتنفيذ المخالفات في الحالات التي تتطلب ذلك بعد نفاذ جميع الأساليب التوجيهية.

ماذا عن المشروع الوطني لتطوير الحركة المرورية؟  
 نظراً لنجاح اعداد الاستراتيجية الوطنية فقد شملت التعاون بين الحكومة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي للفترة 2010 إلى 2014. وقد تم تنفيذ 100٪ من أنشطة المشروع الواردة في خطة 2010 و80٪ من فعاليات المشروع الواردة في خطة 2011. ومن أهم فعاليات المشروع المباشرة في بناء نظام معلومات إلكتروني حديث يربط المخالفات والحوادث والمعلومات المرورية ويؤيد متخذ القرار بمعلومات رصينة تساعد في تشخيص المعوقات وإعداد الخطط الفعالة، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. وتمت كذلك المباشرة في بناء نظام المعلومات الجغرافية ولأول مرة كجزء من النظام الوطني للمعلومات المرورية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي. وقد تم تحديد المناطق واسمائتها وعناوينها وكذلك تصنيف شبكات الطرق حسب حدود السرعة وغيرها. وتم استعمال هذا النظام الإلكتروني

المتعلقة بالحوادث والمركبات المخالفة.  
 ● تعزيز مخالفات مستخدمي الطريق.  
 ● معالجة النقاط السوداء والتنسيق مع الجهات المعنية فيما يتعلق بشبكات الطرق وخدمات النقل.  
 ● الخطط الأنية ومتوسطة المدى وبعيدة المدى.  
 ● تنفيذ المشروع الوطني لتطوير الحركة المرورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.  
 ● تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور وقطاع النقل. وقد قام الخبراء بزيارة غرفة التحكم المركزي وغرفة العمليات، وقام كسواد الإدارة العامة للمرور بتقديم المعلومات المطلوبة والتسهيلات لنجاح زيارة الخبراء وتم عدة اجتماعات معهم.

هناك موقع وزارة الداخلية يمكن الدخول اليه بشكل دوري لإطلاع اي شخص على مخالفاته المسجلة وايضا هناك خدمات يمكن للشخص ان يشترك بها لمعرفة مخالفاته فإن اي شخص وحال قيامه بأي معاملة في المرور يبلغ بارتكابه مخالفات ويطلب بدفع قيمة المخالفات المسجلة بحقه.  
 هل يمكن الاستغناء عن الكاميرات المتواجدة في الطرقات مع استخدام هذه التكنولوجيا؟  
 ● الكاميرات في الطرقات تعمل وايضا كاميرات المراقبة ويبلغ عددها 60 كاميرا تضاف الى هذه الكاميرات ايضاً فإن هناك مخالفات يصعب تحديدها بواسطة كاميرات المراقبة مثل مخالفات تحديد السرعة وبالتالي فإن كاميرات المراقبة نظام مساعد للحد من المخالفات.

حدثنا عن جديد قطاع المرور؟  
 ● مؤخرا تم عقد لقاء مع الخبراء الذين تم جلبهم من قبل وحدة الخطط التابعة لديوان سمو رئيس مجلس الوزراء خلال 16-19 يناير 2012 وتم اطلاع الخبراء على أهم الأنشطة الإدارية للمرور مثل:  
 ● دعم القيادة السياسية.  
 ● كاميرات المراقبة ونظام الدوريات.  
 ● نظام اللوحات الإرشادية.  
 ● تعزيز القوة الميدانية.  
 ● تطبيق القانون على الجميع.  
 ● تعزيز خدمات إخلاء الطرق



اللواء د.مصطفى الزعابي

عن الكاميرات الموضوعة على التقاطعات وتلك المستخدمة في الطرقات لتحديد السرعة؟  
 ● هذا صحيح فكاميرات المراقبة مختلفة عن كاميرات الإشارة الضوئية وكاميرات السرعة.

ولكن ما كيفية عمل هذه الكاميرات؟  
 ● كل ما هنالك ان هذه الكاميرات ترصد مختلف شوارع الكويت ويمكن للضابط أو رجل الأمن القائم على عمل هذه الكاميرات وحال رصدته مخالفات بعينها ان يقرب الكاميرات على المركبة المخالفة ويلتقط رقم لوحتها ومن ثم يتم تحرير مخالفة لقائد السيارة.

وما دقة هذه الخطوة؟  
 ● الدقة تعادل 100٪ ولا مجال للخطأ في استخدام كاميرات المراقبة تلك.

وما نوعية المخالفات التي يتم رصدتها بهذه الكاميرات؟  
 ● جميع أنواع المخالفات يمكن ان نخر بشأنها مخالفات بهذه الكاميرات والتركيز في المرحلة الحالية على محاور الإشارة الضوئية الحمراء وتجاوز الخطوط الأرضية وايضا السير في حارات الأمان وكذلك السير، صف ثمان، ما يعرف بالسير، خاصة في الطرقات والشوارع الرئيسية.

وهل يتم إبلاغ المخالف بارتكابه المخالفة؟

عقوبة السير في حارات الأمان والوقوف في الأماكن المخصصة للمعاقين وعدم إفساح المجال أمام مركبات الشرطة 300 دينار

التعديلات ستعرض على مجلس الأمة لاعتمادها أو إجراء تعديلات عليها

عقوبة السير في حارات الأمان والوقوف في الأماكن المخصصة للمعاقين وعدم إفساح المجال أمام مركبات الشرطة 300 دينار

التعديلات ستعرض على مجلس الأمة لاعتمادها أو إجراء تعديلات عليها

في البداية جميع المراقبين أشادوا بخطة وزارة الداخلية في تأمين الانتخابات لكي يخرج العرس الديموقراطي بأبهى صورته، فمأذا عن دور قطاع المرور في هذه الخطة؟

● قطاع المرور وبمشاركة بقية القطاعات الأخرى نفذ بشكل دقيق خطة وزارة الداخلية، حيث اخضعت قطاعات بتأمين المقار ومحيطها وقطاعات أخرى كلفت بتنظيم الأوضاع الأمنية والمرورية خارج المقار وبالنسبة لدورنا في الخطة تم توزيع 670 عسكريا بواقع 226 ضابطا و444 ضابطا صف جرى توزيعهم على 98 مدرسة و5 مراكز تجمع واستطاع قطاع المرور وفق خطة وزارة الداخلية تنفيذ المهام المكلف بها وبجهد الله استطعنا تنفيذ المطلوب منا وتم تحقيق انسيابية مرورية في محيط المقار الانتخابية.

كيف تقيم تعاون المواطنين معكم في إطار خطة الوزارة؟

● كان تعاوننا ممتازا حيث كانوا يتجاوبون مع تعليمات رجال الأمن انطلاقا من إرادتهم باننا متواجدون للتسهيل عليهم. ولكن لو حظ ازدحام الى حد ما مقابل بعض المقار وهذا الأمر وارد ولكن الازدحام كان مؤقتا وقد يرجع الى خروج سيدة مسنة من مركبة اما بخلاف ذلك فقد كانت الأمور تسير بسلاسة واضحة.

«الأنباء» تلقت عبر مصادر قيام قطاع المرور مؤخرا باستخدام كاميرات مراقبة الشوارع في تحرير المخالفات المرورية هل هذا صحيح؟

● هذا الأمر صحيح فنحن رأينا وجود تكنولوجيا كبيرة ومتقدمة في هذا النظام الذي يراقب الطرقات والمربط بغرفة التحكم وبدان في التفكير في كيفية الاستفادة من هذه التكنولوجيا وخلص التفكير الى إمكانية استخدامها في تحرير المخالفات المرورية وكان لازما ان نستشير الجهات القانونية في وزارة الداخلية وبالفعل رجعت الى ادارة الشؤون القانونية في الوزارة والتي اجازت لنا استخدام هذه الكاميرات في تحرير المخالفات المرورية وبدان العمل في تطبيق هذا النظام قبل قرابة شهرين.

هل هذه الكاميرات مختلفة

## بالتزوير يحصل البعض على رخص قيادة ويقبض عليهم عاجلا أو آجلا

## المركبات وسيلة نقل لا قتل وتجاوز ظاهرة الاستهتار والرعونة مرهون بتعاون أولياء الأمور معنا

## سنسحب رخص قيادة المندوبين والساكنين متى ما غيروا كفالتهم

أعلن وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء مصطفى الزعابي عن ان مشروع التعديل على احكام المرور سيرفع الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والذي بدوره سيرفعه الى مجلس الامة لاتخاذ ما يلزم بشأنه. بعد الاطلاع:

- على الدستور.
- وعلى القانون رقم (16) لسنة 1960 باصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (17) لسنة 1960 باصدار قانون الاجراءات والمحاکمات الجزائية والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 1960 بتنظيم محكمة المرور والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم بقانون رقم (32) لسنة 1969 في شأن تنظيم تراخيص المحلات التجارية والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم بقانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن: حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.
- وعلى المرسوم بقانون رقم (67) لسنة 1976 في شأن المرور والقوانين المعدلة له.
- وبناء:
- على عرض وزير الداخلية.

مادة أولى  
 يضاف الى المادة رقم (3)، البند التالي:  
 سابعا- الباجيات:  
 وهي مركبة آلية ذات ثلاث عجلات او اكثر منخفضة الهوا صالحة لجميع التضاريس وغير مصممة على شكل سيارة وتقتصر على الاستعمال الشخصي.

مادة ثانية  
 يستبدل بنصوص المواد ارقام: 33، 33، 33، مكررا، 34، 35، 36، 37، 39، 41، 42، 44، من المرسوم بقانون رقم (76/67) المشار اليه، النصوص التالية:

مادة (33):

مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحسب مدة لا تزيد

## «الأنباء» تنفرد بنشر مقترح «المرور» بإجراء تعديلات على قانون المرور

- 4 - الامتناع عن تقديم رخصة السوق أو اجازة سير المركبة أو أي تصريح آخر يستلزمه القانون لرجال الشرطة عند طلبها.
- 5 - استعمال مصباح أو مكبرات صوت أو آلات التنبيه أو أي أجهزة أخرى خلاف المصرح بها قانونا ويجب ضبطها والحكم بمصادرتها.
- 6 - السير أو الوقوف بالمركبة على الأرصفة أو الطرق المخصصة للمشاة.
- 7 - الوقوف بالمركبة ليلا في الطرق السريعة أو الطرق غير المضاءة خارج المدن دون إضاءة الأنوار الصغيرة بها أو عاكس الأنوار المقرر دون غش مقبول.
- 8 - استعمال الأنوار العالية المبهرة للبحر أو المصابيح الكاشفة على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها.
- 9 - الانعطاف أو الدوران أو الدخول أو الرجوع عكس اتجاه السير.
- 10 - مخالفة أي حكم من أحكام المادة رقم 10 من قانون المرور.
- 11 - سباق مركبة آلية بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المقررة بالطرق السريعة أو الدائرية.
- 12 - مخالفة تعليمات أو أوامر أو إرشادات رجال الشرطة الخاصة بتنظيم حركة المرور.
- 13 - استعمال الهاتف النقال باليد أثناء القيادة.
- 14 - السير أوقات المنع.

- مادة 36  
 مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا كل من ارتكب فعلا من الأفعال التالية:  
 1- مخالفة سيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب العامة (الباص) للحد الأقصى بعد الركاب أو الامتناع دون مبرر عن نقل الركاب أو تقاضي أجر أكثر من المقرر.  
 2- تسر ك الحيوانات بالطرق العامة من غير حارس أو مخالفة حارسها لقواعد المرور أو إهماله في رقيبتهما أو سياقتها.  
 3 - مخالفة المشاة وراكبي الدرجات العادية (الهوائية) لقواعد المرور.

- 7 - سباق مركبة تصدر منها أصوات مزعجة أو ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كريهة أو يتطاير من حمولتها أو يسيل منها مواد قابلة للاشتعال أو مضررة بالصحة أو مؤثرة على صلاحية الطريق أو يتساقط من حمولتها ما يشكل خطرا على مستعملي الطريق. أو بها حادث يؤثر على توازنها أو إبطائها أو إحدائها غير صالحة للاستعمال.
- 8 - إلحاق أضرار أو تلفيات بالعلامات المرورية والإشارات الضوئية وأجهزة الضبط والمراقبة المرورية أو تغيير معالمها أو أمكنها أو اتجاهاتها أو وضع ملصقات عليها.
- 9 - عدم التقيد بمدلول الخطوط الأرضية أو العلامات المرورية.
- 10 - سباق مركبة آلية دون تأمين ساري المفعول مع مراعاة أحوال الإعفاء المقررة قانونا.
- 11 - تغليل زجاج المركبة خلافا للتعليمات أو اللوائح الصادرة بذلك.
- 12 - وضع أي كتابات أو ملصقات أو صور أو أي اضافات أخرى على جسم المركب الا بتصريح من الإدارة العامة للمرور.
- 13 - استعمال المركبة الآلية في غير الغرض المبين بإجازة تسييرها.

المادة (35):  
 مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحسب مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وبغرامة لا تزيد على خمسة وسبعين دينارا أو بإحدى هاتين العقوبتين. كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية:

- 1 - سباق مركبة آلية دون علم أو موافقة مالكها أو المرخصة باسمه أو حائزها.
- 2 - سباق مركبة آلية تكون لوحاتها المعدنية غير واضحة أو غير مرقوفة الأرقام أو بلوحة واحدة أو تغيير مكان أو لون أو شكل اللوحات المرقوفة من الإدارة العامة للمرور.
- 3 - سباق مركبة آلية دون تصريح أو بتصريح انتهت مدة سريانه أو مخالفة شروط التصريح في الحالات التي يوجب القانون الحصول على تصريح فيها.

- 4 - أجرى سباقا للمركبات الآلية على الطرق دون تصريح أو بالمخالفة للتصريح أو أجرى تجسيرا للمركبات الآلية لاستعمالها برعونة أو بطريقة تعرض السائق أو الغير للخطر في أرواحهم أو ممتلكاتهم.
- 5 - تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة بما يزيد على خمسين كيلومترا.
- 6 - سباق مركبات (الباجيات) في غير الأماكن المخصصة لها.

- ثانيا: ويعاقب بالحسب مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:  
 1 - تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة بما لا يزيد على خمسين كيلومترا.  
 2 - سباق مركبة عكس اتجاه السير بالطرق السريعة والدائرية.

- المادة (34):  
 مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحسب مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين. كل من:  
 1 - تجاوز إشارة المرور الضوئية الحمراء.  
 2 - سباق مركبة آلية برعونة أو تقريط يعرض السائق أو الغير للخطر في أرواحهم وممتلكاتهم.  
 3 - خالف احكام المادة رقم (28) من قانون المرور.

## ملتزمون بقرار وزير الداخلية بشأن الاشتراطات والاستثناءات محددة ومحصورة بيد وكيل المرور



## عدم الانتباه وراء 85% من الحوادث المرورية ونطمح لعدم تسجيل مخالفات مرورية والمخالفون يدفعوننا لذلك

## القضاء حكم على وافرين 5 سنوات سجنًا مع الإبعاد لتقدميهما رشاوى إلى فاحصين

# المؤهلات فوق المتوسطة والإقامة لمدة عام

فتتمثل في خفض فترة الإقامة في الكويت لعام واحد وخفض المؤهل الجامعي إلى فوق المتوسط مع استمرار شرط الراتب بلا تعديل واستثناء بعض الشرائح من شرط الجامعة وهم مواليد الكويت شرط وجود راتب 400 دينار.

ما هي من وجهة نظركم الأسباب التي وراء زيادة معدلات المخالفات المرورية؟

● للاسف زيادة المخالفات المرورية مرتبطة بعدم الالتزام بالقانون ونحن من جهتنا نتمنى الا تحرر مخالفات، ولكننا ملتزمون في الوقت نفسه بتطبيق القانون على غير الملتزمين وزيادة اعداد المخالفات المرورية ان دل ذلك على شيء فاننا يدل على ان رجال المرور منتشرون بشكل جيد في الطرقات وينفذون القانون ايضا فان التقدم الكبير المتمثل في التكنولوجيا اسهم في زيادة اعداد المخالفات المسجلة في الطرقات سواء المتعلقة بتجاوز الاشارة الضوئية الحمراء او حدود السرعة.

ظاهرة الاستهتار والرعونة كيف تنظرون اليها؟

● ظاهرة الاستهتار والرعونة مرتبطة بالسلوكيات ايضا وللاسف الشديد هناك اولياء امور يغبون عن ابنائهم وهذه الظاهرة تنصدي لها بحزم شديد من خلال ملاحقة المستهترين وتطبيق القانون بحقهم وحجز مركباتهم وما نتمناه ان يتعاون اولياء الامور معنا بآلية ابنائهم، فالمركية في وسيلة نقل لا وسيلة قتل وان شعر كل ولي امر بان ابنه من الممكن ان يكون جثة هامدة جراء هذه التصرفات غير المسؤولة او تعرض لاصابة بالغة جراء هذه الممارسات فستتم مساعدتنا في القضاء على هذه الظاهرة المقلقة والتي تزيد من معدتنا والوفيات والاصابات الناتجة عن الحوادث المرورية.

إذا تحدثنا عن الحوادث المرورية ما أبرز أسباب هذه الحوادث من وجهة نظركم؟

● في المجال الحادث يقع نتيجة عدم الالتزام بالقانون، فالقانون يفترض ان يكون محل التزام فحينما يتجاوز أي شخص الإشارة الضوئية الحمراء فهذا التصرف مشروع حادث مروري وحينما يتجاوز حدود السرعة فهذا التصرف يعتبر أيضا مشروع حادث مروري وحينما يتشغل أي

سائق عن الطريق كأن يتحدث في الهاتف النقال أو يكتب رسالة فهذا مشروع حادث أيضا وحينما يعمد أي سائق إلى تظليل مركبته فهذا التصرف مشروع حادث، وعموما فإن الحوادث المرورية تعود في المقام الأول إلى السلوكيات وعدم الالتزام بالقانون وبالتالي في المرتبة الأخيرة سوء استخدام للمركبة.

ماذا تقصد بسوء استخدام المركبة، وأين القانون من هذه التجاوزات؟

● القانون موجود في شأن المخالفات ونحن نطبق القانون وبشكل حازم في كل المخالفات وبصفة خاصة الجسيمة منها وأصدرت أوامر بعدم إجراء أمر صلح مع مركبي المخالفات الجسيمة خاصة تجاوز حدود السرعة إلى ما فوق الـ 50 كما أصدرت أوامر بعدم إخراج أي مركبة من كراج الحجز خاصة لمخالفات السرعة الجنونية والاستهتار والرعونة قبل مرور شهرين على حجز المركبة.

أما بالنسبة لعدم الانتباه في الطريق فأنتي أجزم أن هذه المخالفة وراء ما لا يقل عن 85% من الحوادث المرورية التي أحيانا ما تكون مميتة حيث نجد أن أحد أطراف الحادث كان وقت الحادث منشغلا بالهاتف النقال أو يكتب أو قراءة رسالة، أما فيما يتعلق بأن هناك حوادث وراء سوء استخدام المركبة فهذا الأمر مرتبط بعدم حرص سائق المركبة على عمل الصيانة اللازمة لها أو يرتبط بقيادة المركبة باستهتار ورعونة.

وماذا عن الوساطة والتي يحتملها البعض السبب الرئيسي فيما أتت إليه الحوادث في الكويت؟

● منذ ان توليت قطاع المرور وأنا ابذل جهودا كبيرة للقضاء على الوساطة وأتمرت عدة اجراءات وخطوات للحد من هذا الأمر مثلما أشرت في تجربة حجز مركبات المستهترين وتجاوز الإشارة الضوئية، أما فيما يتعلق بتدخل الوساطة في إلغاء المخالفات من على الجهاز فأنتي أقول جازما بأن هذا كان في الماضي والأّن من المستحيل حذف مخالفة ولكن هناك في القانون ما يسمى بـ«أمر الصلح» وقد ترك خيار الصلح لدير المرور فله ان يرفض أمر الصلح أو يقبل به.

نسمع كثيرا من أشخاص بأنهم يستطيعون استخراج رخص قيادة رغم ان قرار وزير مجلس الوزراء ووزير الداخلية لا ينطبق عليهم خاصة في جزئية الراتب والمؤهل الجامعي؟

● اقول لهؤلاء ان ما يشاع عن استخراج رخص لأشخاص لا تنطبق عليهم الاشتراطات كلام هراء ولا أساس له من الصحة فنحن في المرور ملتزمون بما جاء في قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والاستثناءات تكون صادرة عن شخصي أو وكيل المرور بصفته وهي حالات استثنائية كان يكون الزوج قد أصابه مرض معين وزوجته بحاجة ماسة لرخصة قيادة للذهاب به للعلاج أو توصيل الأبناء إلى المدارس وهذه الحالات ننظر اليها بكثير من التدقيق وقد نسعى للزوجة باستخراج رخصة قيادة.

ولكن ماذا بشأن من يستخرج رخصة قيادة رغم عدم انطباق شروط القرار الوزاري؟

● ما أجزم به ان هؤلاء يحصلون على رخص القيادة بطرق مزورة وهؤلاء يتم القبض عليهم إن لم يكن عاجلا يتم القبض عليهم أجلا ويجدون أنفسهم متورطين في قضية تزوير في محرات رسمية ويواجهون عقوبة سجن قد تصل إلى 3 سنوات.

يفهم من ذلك ان هناك أشخاصا من داخل المرور يستخرجون رخص قيادة لأشخاص لا تنطبق عليهم الاشتراطات؟

● بالتأكيد فسي أي مجتمع أو في أي قطاع هناك الزين وهناك الشين، وهناك من يقدر المسؤولية وهناك أشخاص لا يدركون المسؤولية ويرتكبون مخالفات تتعلق بمهام عملهم، وكل ما استطيع قوله هو هذا الموضوع اننا بالمرصاد لأي تجاوز يتعلق بالقانون ونقوم باتخاذ الاجراءات القانونية تجاه كل من يتم ضبطه متجاوزا للقانون ونحن نقطع مرور، سبق وان أو قفنا عصابات متخصصة في استخراج رخص القيادة بطرق مزورة وتم احتلتهم إلى القضاء.

وكيف يتم اكتشاف حصول أشخاص على رخص قيادة بطرق



وكيل وزارة الداخلية لشؤون المرور متحدًا للزميل أمير زكي (حسن حسيني)

مزورة؟

● بطرق عديدة ومن بينها ان نوقف أشخاصا يقومون بهذا التصرف ويرشدون عن هوية من استخراجوا لهم رخص القيادة أو ان يتم ضبط أحد المستفيدين ونبعث وراءه ونكشف أشخاصا آخرين حصلوا على اجازات القيادة بطرق ملتوية، أيضا قد يرتكب هؤلاء مخالفات مرورية ويتبين لنا عدم وجود قاعدة بيانات برخص قيادتهم.

وهل لديك خطط للقضاء على التزوير؟

● نحن نحاول الاستعانة بالتكنولوجيا وبصدد وضع نظام معين نستطيع من خلاله القضاء على التزوير بشكل نهائي.

هناك طرق تبدو في ظاهرها قانونية ولكنها في حقيقة الأمر غير قانونية على سبيل المثال كأن تقوم مؤسسة ما بتغيير الاسم الوظيفي لأحد العاملين لديها إلى مهنة مندوب بحيث يستخرج رخص قيادة؟

● هذا الأمر معلوم بالنسبة لنا ولكن في النهاية نحن ملتزمون بمستندات رسمية، فالقانون أجاز للمندوبين أو السائقين الحصول على رخص قيادة دون شرط الراتب وحينما يتقدم لنا شخص وفي إذن العمل أنه مندوب نستخرج له رخصة قيادة وعموما فنحن خاطبين الشؤون وطنيا منهم عدم تحويل المهن إلى سائق ومندوب إلا في الحدود الدنيا وللمستحقين ولكن ما اقوله



وكيل وزارة الداخلية لشؤون المرور متحدًا للزميل أمير زكي (حسن حسيني)

اننا بصدد ايجاد طريقة للقضاء على هذه الظاهرة بحيث يتم سحب رخصة قيادة أي مندوب أو سائق متى ما طلب تغيير الكفيل.

وماذا لو ان الشخص الذي استخراج رخصة قيادة بصفة مندوب وتقدم للشؤون لتغيير الكفيل لنفسه، أما إذا استبدل السائق أو المندوب الكفيل فنطلب منه تسليم رخصة القيادة.

ولماذا هذا الأمر؟

● هذا الأمر قربنا رفع مقترح بشأنه السيد وزير الداخلية بعد ان وصل اليها العديد من الشكاوى من كقلاء يؤكدون تعرضهم للضغط والتنازل عن العاملين.

الفحص الفني

استجدت مؤخرا كراجات متخصصة في فحص المركبات فهل هذه الكراجات مقدمة للأداء كراجات الفحص الفني التابعة للقطاع المروري؟

● هذه الكراجات لن تلغي العمل في كراجات الفحص الفني فالكراجات الخاصة مستمرة في عملها وادارات الفحص الفني التابعة للمرور مستمرة، وأحب ان اشير في هذا الخصوص الى ان الباب لايزال مفتوحا لاي شركة تجد لديها الامكانيات لتقديم هذه الخدمة وباستطاعة الشركات الراغبة في تقديم هذه الخدمة



وكيل وزارة الداخلية لشؤون المرور متحدًا للزميل أمير زكي (حسن حسيني)

اننا بصدد ايجاد طريقة للقضاء على هذه الظاهرة بحيث يتم سحب رخصة قيادة أي مندوب أو سائق متى ما طلب تغيير الكفيل.

وماذا لو ان الشخص الذي استخراج رخصة قيادة بصفة مندوب وتقدم للشؤون لتغيير الكفيل لنفسه، أما إذا استبدل السائق أو المندوب الكفيل فنطلب منه تسليم رخصة القيادة.

ولماذا هذا الأمر؟

● هذا الأمر قربنا رفع مقترح بشأنه السيد وزير الداخلية بعد ان وصل اليها العديد من الشكاوى من كقلاء يؤكدون تعرضهم للضغط والتنازل عن العاملين.

الفحص الفني

استجدت مؤخرا كراجات متخصصة في فحص المركبات فهل هذه الكراجات مقدمة للأداء كراجات الفحص الفني التابعة للقطاع المروري؟

● هذه الكراجات لن تلغي العمل في كراجات الفحص الفني فالكراجات الخاصة مستمرة في عملها وادارات الفحص الفني التابعة للمرور مستمرة، وأحب ان اشير في هذا الخصوص الى ان الباب لايزال مفتوحا لاي شركة تجد لديها الامكانيات لتقديم هذه الخدمة وباستطاعة الشركات الراغبة في تقديم هذه الخدمة

التقدم الى المرور للحصول على الاشتراطات وتقديم الخدمة بعد تنفيذ الاشتراطات المطلوبة.

كيف تفسرون وجود مركبات متهاكمة في الطرقات رغم انه يفترض ان تكون هذه المركبات تخضع للفحص السنوي.

● كما سبق ان تحدثت في جزئية رخص القيادة وحصول البعض عليها بطرق غير قانونية فهناك ضعاف نفوس قد يجيزون للمركبات السير رغم انها غير مستوفية للاشتراطات وأحب ان اشير الى انه قبل ايام تم الحكم على لارتكابهم هذه الجريمة ومحاولتهم رشوة موظفين في الفحص الفني واستكمالا للاجابة فان هناك مركبات تكون متهاكمة وتتردد على كراجات وتستأجر اطارات وزجاجا وتدخل الى الفحص الفني وتكون بصورة جيدة وبعد تجاوز الفحص تعيد الاطارات المتهاكمة والزجاج المكسور، وهؤلاء نحاول ضبطهم من خلال حملات للفحص الفني.

ولكن هل تحققون مع اصحاب هذه المركبات وربما حصلوا على اجازة تسيير المركبات بالواسطة او بمقابل مادي؟

● بالتأكيد واذا تبين لنا ذلك يجري تحقيق حتى الوصول الى الفاحصين واذا ثبت انه تقاضي رشوة تتم احالته الى الاختصاص.

يقال ان هناك مركبات لا تدخل الى الفحص الفني ومع ذلك يتم تجاوزها للفحص؟

● نحن نحاول وضع اشخاص ملتزمين على البوابات الخارجية لادارات الفحص وهؤلاء يدققون في المركبات ويكونون ملتزمين بدخول المركبات الى داخل ادارة الفحص الفني.

وردت الينا شكاوى من قبل مواطنين من انهم جلبوا سائقين ولكنهم بعد وصولهم تبين عدم حيازتهم لرخص قيادة في اوطانهم فهل هذه المشكلة نظرتم اليها؟

● بالفعل ونحن بصدد الغاء شرط الحصول على رخص قيادة للسائقين فقط بحيث يستخرج السائقون رخص قيادة دون ان يكون بحوزتهم رخص قيادة في اوطانهم

## شرط الـ 400 دينار لن يتغير ولن يشترط على السائقين وجود رخصة من أوطانهم

## مواليد الكويت سيسمح لهم بالحصول على الرخصة ولو لم يحصلوا على شهادة جامعية

## الباب مفتوح أمام أي شركة تقدم خدمة فحص المركبات ولا توجه لإلغاء الفني

يقال ان هناك مركبات لا تدخل الى الفحص الفني ومع ذلك يتم تجاوزها للفحص؟

● نحن نحاول وضع اشخاص ملتزمين على البوابات الخارجية لادارات الفحص وهؤلاء يدققون في المركبات ويكونون ملتزمين بدخول المركبات الى داخل ادارة الفحص الفني.

وردت الينا شكاوى من قبل مواطنين من انهم جلبوا سائقين ولكنهم بعد وصولهم تبين عدم حيازتهم لرخص قيادة في اوطانهم فهل هذه المشكلة نظرتم اليها؟

● بالفعل ونحن بصدد الغاء شرط الحصول على رخص قيادة للسائقين فقط بحيث يستخرج السائقون رخص قيادة دون ان يكون بحوزتهم رخص قيادة في اوطانهم

# ورفع العقوبات المتعلقة بالغرامات المالية والحبس

4 - سباقه مركبة آلية مع عدم حمل اجازة تسيير المركبة أو رخصة سوق أو أي تصريح آخر يستلزمه القانون أو لائحته التنفيذية.

5 - سباقه مركبة آلية دون اضاءة الانوار اللازمة.

6 - ترك المركبة أو أنقضها مهملة في أي مكان بالطرق أو على جوانبها.

7 - عدم ربط حزام الأمان.

8 - سماح قائد المركبة الآلية بوجود ركاب على أي جزء خارجي منها.

9 - سباقه مركبة آلية فاقدة لأي شرط من شروط الأمن والمماناة التي تبينها اللائحة التنفيذية لقانون المرور والقرارات المنفذة لها.

مادة 37

مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تزيد على ثلاثين دينارا كل من يخالف أي حكم آخر من أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له.

مادة 39

للمحكمة إذا ادانت متهما في جريمة تتعلق بقيادة مركبة آلية ان تامر بسحب رخصة السوق.

ولها ان تحكم بمصادرة المركبة الآلية اذا ادانت متهما في جريمة تتعلق بسباقه مركبة آلية برعونة أو تفريط، مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة بقانون الجزاء.

مادة 41

يجوز قبول الصلح من المتهم الذي يرتكب فعلا من الأفعال المنصوص عليها في المواد ارقام: 33، 33، مكررا، 34، 35، 37، من هذا القانون أو لائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له على الأسس التالية:

1- ان يدفع مبلغ خمسة وسبعين دينارا في حالة مخالفة الحكم وتعديت مخالفاته.

2- ان يدفع مبلغ خمسين دينارا في حالة مخالفة احكام المادة رقم 34 من قانون المرور.

3- ان يدفع مبلغ ثلاثين دينارا في حالة مخالفة احكام

المادة رقم 35 من قانون المرور.

4- ان يدفع مبلغ عشرين دينارا في حالة مخالفة احكام المادة رقم 36 من قانون المرور.

5- ان يدفع مبلغ خمسة عشر دينارا في حال مخالفة احكام المادة رقم 37 من قانون المرور.

6- في حالة مخالفة احكام المادة رقم 33 مكررا من قانون المرور، يتبمع ما يلي:

أ- ان يدفع مبلغ مائة دينار في الحالات التالية:

- تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء.
- اجراء سباق للمركبات الآلية على الطرق دون تصريح او مخالفة للتصريح.
- سباقه مركبة عكس اتجاه السير بالطرق السريعة او الدائرية.

ب- ان يدفع مبلغ لا يقل عن عشرين دينارا ولا يزيد على خمسين دينارا في حال تجاوز الحد الاقصى للسرعة المقررة وتحدد اللائحة التنفيذية قيمة مبلغ الصلح على ضوء التجاوز عن الحد الاقصى للسرعة المقررة.

ويكون السداد بالجهة التي تحددها الادارة العامة للمرور خلال ستين يوما من تاريخ ارتكاب الفعل او اعلان المتهم اذا كان تحرير الحضر قد تم في غيبته ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجزائية وجميع آثارها.

ويجوز رفض الصلح اذا ارتكب المخالف أكثر من مخالفة جسيمة او تعددت مخالفاته.

ويجب على الواقد (مقيما - زائرا - سائحا - عبيرا) ان يقدم ما يفيد براءة ذمته من المخالفات المرورية قبل مغادرته للبلاد.

مادة 42

يجوز لمدير عام الإدارة العامة للمرور أو من يفوضه سحب رخصة السوق أو اجازة تسيير المركبة مع لوحاتها أو الأشخاص معا سحب ادرايا لمدة أقصاها 120 يوما في الأحوال الآتية:

1- إذا ارتكب فعلا من الأفعال المنصوص عليها في أي من المواد (33)، عدال البند، 33 مكررا عدا بند 3 من الفقرة اول، (34) من قانون المرور.

2- استخدام المركبة في أي مخالفة لآداب العامة.

3- في حوادث القتل أو الإصابات الخطا اذا كان ذلك ناتج حوادث المركبات الآلية.

4- إذا ضبطت تسيير في الطريق بعد سحب اجازة تسييرها أو سحب لوحاتها.

5- إذا ضبط قائد المركبة وهو تحت تأثير المسكرات او المخدرات او المؤثرات العقلية.

6- السير أثناء أوقات المنع او وهي حمولة بحمولة زائدة.

7- وضع أي كتابات او ملصقات او صور على جسم المركبة او أي إضافات إلا بتصريح من الإدارة العامة للمرور. وفي هذه الأحوال يحق لرجل الشرطة الذي ضبط الحادث وللمحقق ان يحتجز رخصة السوق او اجازة تسيير المركبة ويحيلها الى الجهة المختصة خلال 24 ساعة للتصرف بشأنها وذلك بعد سماع اقوال صاحب الشأن.

وفي جميع الأحوال تنتهي مدة السحب الإداري بصور الحكم في الدعوى الجزائية، فإذا تضمن الحكم أمرا بسحب رخصة السوق او اجازة تسيير المركبة او لوحاتها فإن مدة السحب الإداري لا تحسب ضمن المدة التي يحددها الحكم.

مادة 44:

يجوز لأي فرد من أفراد الشرطة ان يلقي القبض على كل من يرتكب فعلا من الأفعال الآتية:

1 - سباقه مركبة آلية تحت تأثير المشروبات الروحية او المخدرات او المؤثرات العقلية.

2 - ارتكاب حادث ترتب عليه إصابة اي إنسان او

خاطئة جبل عليها مستخدم الطريق والتي تنم عن عدم اهتمام بالعقوبة المقررة أو العمل على تجنبها.

1- لكون قانون المرور من القوانين الصليقة بالأفراد وشديدة الصلح بهماتهم اليومية فسي تنقلاتهم وقضاء احتياجاتهم لكون استعمال المركبة الآلية ضرورة قصوى في حياة الأفراد المعاصرة لا يمكن الاستغناء عنها، فقد تزايد استعمال المركبات الآلية رافقه تزايد أعداد المخالفات والحوادث المرورية فضلا عن تزايد حدة الانحزام المروري، فكان من الضرورة بمكان وجوب إعادة النظر في بعض أحكام المرسوم بقانون المرور ليتواءم مع تلك المستجدات والمتغيرات خاصة فيما يتعلق بالعقوبات وتغليظها فارتفع اعداد المخالفات والحوادث المرورية خلال الفترة الماضية بهذه الصورة المخيفة اكد ان عقوبات قانون المرور لم تكن بالقدر الكافي والامول ولم تحقق الغرض منها في تحقيق الردع بصورته الخاص العام، وما يؤكد صحة هذا الأمر انه عندما تم تطبيق المرسوم بقانون رقم 55 لسنة 1999 خلال

الفترة من 1999/11-6 لوحظ انخفاض معدل المخالفات والحوادث المرورية خلال فترة تطبيقه سواء عن الفترة السابقة أو الفترة اللاحقة لها بعد العدول عن العمل به حيث تم بموجبه تغليظ العقوبات بالقدر الذي يحقق الردع العام والخاص لمركبي تلك المخالفات. لذا عملت الإدارة العامة للمرور على تعديل معظم مواد العقوبات المقررة في الفصل الخامس من المرسوم بقانون المرور، وذلك من خلال رفع الحد الأقصى للغرامة المالية المقررة على المخالفات المرورية، وكذلك تحريك بعض المخالفات المرورية من مادة إلى أخرى حسب خطورة المخالفة. كما انه قد رؤي تعديل المادة رقم 39 بإضافة فقرة بان يكون للمحكمة ان تحكم بمصادرة المركبة الآلية اذا ادانت متهما في جريمة تتعلق بقيادة مركبة آلية برعونة أو تفريط وذلك نظرا لتزايد هذه الأنواع من المخالفات بصورة مخيفة مختلفة وراءها الكثير من الخسائر في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، كما انه قد تم تعديل المادة رقم 3 بإضافة (الباجيات) الى انواع المركبات وهي وسيلة نقل مستحذنة كثر استخدامها في بعض المناطق وزاد معها معدل الإصابات والوفيات نتيجة سوء استخدامها.